النهج الثامن
فى القياسات الشرطية
وفى توابع القياس

الفصل الأول
إشارة

إلى اقترانات الشرطيات ـ وفى نسخة « إلى الاقترانات الشرطية » ـ

(١) إنا سنذكر بعض هذه ، ونخلى عما ليس قريباً من الطبع منها ، بعد استيفائنا جميع ذلك فى [كتاب الشفاء] وغيره .

---

(١) أقول : سائر الاقترانيات إما أن تكون مؤلفة :

من المتصلات أو من المنفصلات أو منهما معاً ، أو من المتصلات والحمليات

والشيخ لما اقتصر فى هذا الكتاب على إيراد البعض مما هو قريب من الطبع ، لم يورد المؤلفة من المفصلات ، ومن المنفصلات والمنفصلات ؛ لأن جميعها بعيدة عن الطبع .

وابتدأ بالمؤلفة من المتصلات .

فنقول ، قبل الشروع فى ذلك : المتصلات كما قلنا :

إما لزومية وإما اتفاقية .

واللزومية :

إما فى نفس الأمر وبحسب الطبع وإما بحسب اللفظ والوضع .

والأول : كقولنا :

إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود .

والثانى : كقولنا :

إن كان الاثنان فرداً ، فهو عدد .

. . . . . .

فإن هذه القضية :

ليست بحقة ، من حيث اشتمالها على وضع كاذب ،

وهى حقة من حيث لزوم اللفظ بحسب ذلك الوضع .

والتناقض فيها إنما يكون :

بحسب الاختلاف فى الكم والكيف ، كما فى الحمليات .

وبحسب اعتبار أحوالها فى اللزوم والاتفاق .

فالاستصحابية الشاملة للزوم الصادق والاتفاق ، تتناقض إذا تخالفت فيهما ؛ وذلك لأن الكلية الموجبة منها تفيد المصاحبة الدائمة[1] ،

والكلية السالبة تفيد عدم المصاحبة على الدوام .

والجزئية تفيد المصاحبة أو عدمها ، فى وقت من الأوقات .

وتصدق مع الكلية الموافقة لها فى الكيف ، فالاستصحابية الجزئية الإيجابية تصدق مع عدم المصاحبتين :

الدائمة

واللادائمة .

وهى مناقضة للسلبية الكلية .

والاستصحابية الجزئية السالبة تصدق مع عدم المصاحبتين الدائمة واللادائمة — وفى نسخة « الدائم واللادائم » — وهى مناقضة للإيجابية الكلية .

وأما اللزومية فيناقضها الاحتمالية المخالفة الشاملة للزوم المخالف ، وإمكان عدم الطرفين ؛ لأن اللزوم ههنا يشبه الضرورة فى الحمليات .

---

(١) من أول قوله (الدائمة — إلى قوله : أوعدمها) زاده المصححون على الهامش ، وكان الصلب بدون هذه الإضافة هكذا [لأن الكلية الموجبة منها تفيد المصاحبة وعدمها [فى وقت من الأوقات فإدخال للزيادة التى فى الهامش على ما جاء فى الصلب ، يجعل العبارة هكذا (تفيد المصاحبة الدائمة

والكلية السالبة تفيد عدم المصاحبة على الدوام

والجزئية تفيد المصاحبة أوعدمها ، وعدمها فى وقت من الأوقات)

فكلمة (عدمها) مكررة .

ويبدو لى أن المصحح زادها سهواً فى عبارته ، ظنًّا منه أنها لم ترد فى الصلب.

. . . . . .

فالاحتمال — وفى نسخة « والاحتمال » — يشبه الإمكان الأعم ،

وهى سالبة اللزوم .

لا لازمة السلب .

وتسمى : (السالبة اللزومية)

وأما الاتفاقية المحضة ، فيناقضها ما يكون :

إما اللزومية الموافقة .

أو الاستصحابة[1] المخالفة على الوجه المذكور فيما مر .

وهى سالبة الاتفاق ، وتسمى بالسالبة الاتفاقية .

وأما الاتفاقية المحضة ، فيناقضها ما يكون :

أما اللزومية الموافقة .

أو الاستصحابية المخالفة ، سالبة اللزوم ، لا لازمة السلب . وتسمى السالبة اللزومية .

وأما العكس فيها :

فاللزومية السالبة الكلية تنعكس كنفسها ، على قياس للضرورات[2] ؛ لأنه لو جاز استلزام تاليه لمقدمه فى حال ، يمتنع انفصال مقدمه عن تاليه فى تلك الحال ، وانهدام حكم الأصل ،

والا تفاقية السالبة الكلية لا تنعكس ، إذا اشترط فيه صدق المقدم ، كما فى الموجبة ؛ وذلك لأنا نقول :

ليس ألبتة إذا كان البياض مفرقاً للبصر ، فالأضداد مجتمعة ،

ولا يمكن أن يقال :

ليس ألبتة إذا كانت الأضداد مجتمعة ، فالبياض كذا ، لأن وضع المقدم يمتنع .

وينعكس إذا لم يشترط ذلك فيه ، وتقاس الاستصحابية عليها ،

وأما الموجبات : فجميعها تنعكس جزئية استصحابية ، وإلا لصدقت الكلية

---

(١) لعلها (الاستصحابية)

(٢) لعلها (الضروريات)

(٢) ونقول : إن المتصلات قد تتألف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحمليات ، وتشترك ـ وفى نسخة « تشترك » ـ فى تالٍ ـ وفى نسخة

السالبة ، وتنعكس كنفسها على الوجه المذكور ، فيكون العكس :

إما مضاداً

أو مناقضاً للأصل .

فيلزم الخلف .

والسوالب الجزئية لاتنعكس ؛ لأنا نقول :

قد لا يكون إذا كان زيد يحرك يده ، فهو كاتب .

ولا يمكن أن يقال :

قد لا يمكن أن يكون إذا كان زيد كاتباً فهو يحرك يده .

وأما المنفصلات فقد تتناقض ، بشرط الاختلاف فى الكيف والكم ، وارتفاع العناد فى نقائضها أى عناد كان .

ولا مدخل للعكس فيها ؛ لأن أجزاءها ربما تكون أكثر من اثنين ، ولأنها لاتمايز بالطبع .

فهذا ما أردنا تقديمه ، وهو بيان ما أشار إليه الشيخ فى (النهج الثالث) بقوله : (يجب عليك أن تجرى أمر المتصل والمنفصل فى الحصر والإهمال والتناقض والعكس ، مجرى الحمليات)

ونرجع إلى الشرح .

قوله :

(٢) مثال الشكل الأول :

كلما كان (ا) (ب) فـ (ج) (د)

وكلما كان (ج) (د) فـ (هـ) (ز)

ينتج كلما كان (ا) (ب) فـ (هـ) (ز)

ومثال الشكل الثانى :

كلما كان (ا) (ب) فـ (ج) (د)

« تالى » ـ أو مقدم ، وتفترق ـ وفى نسخة « وتفرق » ـ فى تال ـ وفى نسخة « بتال » ـ أو مقدم .

كما كانت فى الحمليات تشترك فى موضوع أو محمول ، وتفترق ـ وفى نسخة « وتفرق » ـ فى موضوع ـ وفى نسخة « بموضوع » ـ أو محمول . والأحكام تلك الأحكام .

وليس ألبتة إذا كان (ج) (د) فـ (هـ) (ز)

ينتج : فليس ألبتة إذا كان (ا) (ب) فـ (هـ) (ز)

وبيّن إما :

بالعكس

أو بالخلف

على ما تقدم

وبيّن الضرب الأخير منه بالافتراض ، وهو أن يعين الحال[1] الذى يكون فيها (ا) (ب)

وليس (ج) (د) .

وليكن هو عند ما يكون .

(ج) (د)

فيحصل منه قضيتان :

إحداهما : ليس ألبتة إذا كان (ج) (ا) فـ (ج) (د)

والثانية : قد يكون إذا كان (ج) (د) فـ (ا) (ب)

وتؤلف القياسات المذكورات منهما على حسب ما مر .

ومثال الشكل الثالث :

كلما كان (ج) (د) فـ (ا) (ب) .

وكلما كان (ج) (د) فـ (هـ) (ز)

فقد يكون إذا كان (ا) (ب) فـ (هـ) (ز)

---

(١) فى الأصل (يعين والحال) .

(٣) وقد تقع الشركة بين حملية ومنفصلة ، مثل قولك :

الاثنان عدد . .

وكل عدد ــ وفى نسخة بدون عبارة « وكل عدد » ــ إما زوج وإما فرد .

واستخراج الأحكام فى هذا مما سلف سهل .

وكذلك قد تشترك منفصلة ، مع حمليات ، مثل قولك فى ــ وفى نسخة بدون كلمة « فى » ــ هذا المعنى ، وليكن ــ وفى نسخة « ولكن » ــ :

والبيان بالعكس ، والخلف ، والافتراض ، شبيه ما تقدم .

وغير اللزوميات فى الأكثر ، فلا[1] يقع فى التأليف ، لأنها لاتفيد بالاقتران علماً مكتسباً .

واللزوميات اللفظية لاتستعمل إلا فى الإلزامات الجدلية ، أو الخلف ، كما يقال على من زعم أن الاثنين فرد .

كلما كان الاثنان فرداً ، فهو عدد .

وكلما كان الاثنان عدداً ، فهو زوج .

وكلما كان الاثنان فرداً ، فهو زوج .

فإنها لاتفيد سوى الإلزام ، أو النقض .

واعترض : على القول بإنتاج هذا الصنف ، بجواز عدم اجتماع مقدم الصغرى ، وملازمة الكبرى ، على تقدير واحد ، كما فى المثال .

وأجيب عنه : بأن اجتماعهما على الصدق ليس بشرط فى انعقاد القياس من المتصلات

(٣) هذا التأليف إن لم تكن الشركة فيه للحملية ، مع جميع أجزاء المنفصلة : فلا يكون قريباً من الطبع ،

وإذا كان كذلك ، فالحملية

قد تقع صغرى .

وقد تقع كبرى .

والأول : **إن كان على هيئة الشكل الأول** : فينبغى أن تكون :

---

(١) لعلها (لا يقع) .

[ا] إما أن يكون [ب] وإما أن يكون [ج] وإما أن يكون [د] .
وكل [ب] و [ج] و [د] فهو – وفى نسخة « هو » – [هـ] .
فكل [ا] هو – وفى نسخة «فهو [هـ] – وفى نسخة بدون عبارة «فكل [ا] [هـ] – واستخراج الأحكام فى هذا أيضاً مما سلف سهل .

الحملية موجبة ، والمنفصلة موجبة كلية غير مانعة لجمع فقط كلية الأجزاء
ويكون المنتج أربعة ضروب .
مثال الأول : كل (ا) (ب)
ودائماً كل (ب) (ا) إما (ج) وإما (د)
ينتج منفصلة كلية موجبة الأجزاء . وهى دائماً كل(ا) إما (ج) وإما (د) ومثال الثانى كل (ا) (ب) ولا شىء من (ب) (ا) إما (ج)وإما (د) ينتج منفصلة كلية سالبة الأجزاء كليتها .
وعليه يقاس الضربان الباقيان .

وإن كان على هيئة الشكل الثانى : فينبغى أن تكون المنفصلة كلية موجبة ، أجزاؤها كلية مخالفة الكيف الصغرى .
وينتج منفصلة موجبة سالبة الأجزاء ، كقولنا فى :
الضرب الأول : كل (ج) (ب)
ودائماً إما لاشىء من (ا) (ب)
وإما لا شىء من (ج) (ب)
فدائماً إما لاشىء من (ج) (د)
وإما لاشىء من (د) (ا)
والضرب الثانى : لاشىء من (ج) (ب)
ودائماً إما كل (ا) (ب)
وإما كل (ج) (ب)
فدائماً إما لاشىء من (ب) (ا)

. . . . . .

وعلى هذا القياس .

وأما على هيئة الشكل الثالث :

فعلى قياسهما كقولنا :

كل (ا) (ب)

ودائماً كل (ا) إما (ج) وإما (د)

فينتج بعض (ب) إما (ج) وإما (د)

وأما إذا كانت الحملية كبرى ، ينبغى أن يكون عددها عدد أجزاء الانفصال .

وحينئذ إما أن تكون مشتركة فى المحمول ، أولا تكون .

فإن كانت ، وكانت أجزاء المنفصلة ، مشتركة فى الموضوع ، فهى تنتج فى الشكلين الأولين حملية ، ويكون التأليف فى قوة التأليف من الحمليات ، وينعقد على هيئة الأشكال الثلاثة .

مثال الضرب الأول من الشكل الأول :

كل (ا) إما (ب) وإما (ج)

وكل (ب) وكل (ج) (د)

فكل (ا) (د) .

ومثال الضرب الثانى :

كل (ا) إما (ب) وإما (ج)

ولا شىء من (ب) ولا شىء من (ج) (د)

فلا شىء من (ا) (د)

وهذا هو الاستقراء التام المسمى بالقياس المقسم .

ومثال الضرب الأول ، من الشكل الثانى :

كل (ا) إما (ب) وإما (ج)

ولا شىء من (د) (ب)

فلا شىء من (ا) (د)

والشكل الثالث : بعيد عن الطبع لاينتج مثل ذلك

(٤) وقد تقترن الشرطية المتصلة مع الحملية .

وأقرب ما يكون من ذلك إلى الطبع ، أن تكون الحملية تشارك تالى المتصلة الموجبة ، على أحد أنحاء شركة الحمليات .

فتكون النتيجة متصلة ، مقدمها ذلك المقدم بعينه .

وتاليها نتيجة التأليف من التالى الذى كان مقترنا بالحملية .

مثاله : أنه إن كان [ا] [ب]- وفى نسخة بدون (ب) -

وأما إن لم تكن الحمليات مشتركة فى المحمول ، فقد تنتج منفصلة غير حقيقية ، كقولنا :

دائماً كل (ا) إما (ب) وإما (ج)

وكل (ب) (د)

وكل (ج) (هـ)

فدائماً إما (د) وإما (هـ)

وبيان هذه المباحث بالاستقصاء يستدعى كلاماً أبسط .

قوله :

(٤) الحملية فى هذه الاقترانات ، إما أن تقع :

صغرى .

أو كبرى .

وعلى التقديرين ، تشارك المتصلة إما :

فى مقدمها

أو تاليها .

فهذه اقترانات أربعة .

اثنان منها قريبان للطبع :

الأول : ما أورده الشيخ .

وهو أن تكون الحملية كبرى ، ومشاركتها للمتصلة فى التالى ، والمتصلة موجبة وتنتج متصلة ، مقدمها ذلك المقدم بعينه ، وتاليها النتيجة التى تكون من اقتران

فكل [ج] [د] ؛ وكل[هـ] [د] – وفى نسخة «فكل [ج] [هـ] وكل [هـ] [د] » وفى أخرى فكل « [ج] [هـ] وكل [د] [هـ] » – .

يلزم منه أن يكون – وفى نسخة « أنه » – .

إذا كان [ا] [ب] .

فكل [ج] [هـ] .

– وفى نسخة بزيادة ما يلى « فهذه النتيجة مؤلفة من مقدم المتصلة ومحمول الحملية .

ومثاله : إن كان هذا المقبل إنسانا ، فهو منتصب القامة .

وكل منتصب القامة ضحاك .

ينتج : إن كان هذا المقبل إنسانا فهو ضحاك » – .

وعليك أن تعد سائر الأقسام مما علمته – وفى نسخة « من نفسك على ما علمته » – .

التالى ، لو فرض منفرداً بالحملية .

مثال الضرب الأول من الشكل الأول :

إن كان (ا) (ب) فكل (ج) (د)

وكل (د) (هـ)

فإن كان (ا) (ب) فكل (ج) (هـ)

ومثال الضرب الأول من الشكل الثانى :

فإن كان (ا) (ب) فكل (ج) (د) ولا شىء من (هـ) (د) فإن كان (ا) (ب) فلا شىء من (ج) (هـ)

وعلى هذا القياس .

وإنما أورد الشيخ هذا الاقتران ؛ لأن قياس الخلف ينحل إليه على ما سيأتى .

والاقتران الثانى :أن تكون الحملية صغرى ، والاشتراك أيضاً فى التالى ، والمتصلة موجبة ، كقولنا :

(٥) وقد يقع مثل هذا التأليف بين ـ وفى نسخة « من » ـ متصلتين تشارك إحداهما تالى الأخرى ـ وفى نسخة « بالأخرى » ـ إذا كان ذلك التالى متصلا أيضاً .

كل (ج) (ب)
وإن كان (ه) (ز) فكل (ب) (ا)
ينتج إن كان (ه) (ز) فكل (ج) (ا)
وباقى الاقترانات بعيد عن الطبع .
قوله :

(٥) التأليفات المذكورة قد كانت من الشرطيات المؤلفة من الحمليات .
أما الشرطيات المؤلفة من سائر القضايا فقد تتقارن بحسب التأليف
وهذا النوع الذى أشار إليه الشيخ من ذلك القبيل ، وهو يكون من اقتران متصلتين :

أولهما : وهى الصغرى مؤلفة من قضيتين :

إحداهما : وهى التالى متصلة

والقضية الأخرى : وهى الكبرى متصلة من حمليتين ،
و ينتجان متصلة ، كالصغرى .

مثاله : إن كان (ا) (ب) فكلما كان (ج) (د) فـ (ه) (ز)
وكلما كان (ه) (ز) فـ (ج) (ط)
وإن كان (ا) (ب)
فكلما كان (ج) (د) فـ (ج) (ط)

وهذا الاقتران أيضاً يقع على أربعة أنواع ، كالذى يشابهه مما مر ، ويكون على قياسه .

وإنما أورد الشيخ هذا الصنف ؛ لأن الخلف فى المتصلات ، الذى بين به الاقترانات المتصلة إنما ينحل إليه .

ويكون قياسه ـ وفى نسخة « قياسية » ـ هذا القياس .

وأما تتميم القول فى الاقترانيات ـ وفى نسخة « الاقترانات » ـ الشرطية فلا يليق بالمختصرات ـ وفى نسخة « المختصرات » وفى أخرى « بهذا المختصر » ـ

الفصل الثانى
إشارة
إلى قياس المساواة

(١) إنه ربما عرف من أحكام المقدمات أشياء تسقط ويبنى القياس على صورة مخالفة للقياس مثل قولهم :

(ج) مساوٍ لـ (ب)

و (ب) مساوٍ لـ (ا)

فـ (ج) مساوٍ لـ (ا)

فقد أسقط منه أن مساوى — وفى نسخة « مساو » — المساوى مساو .

وعدل بالقياس عن وجهه ، من وجوب الشركة فى جميع الأوسط إلى وقوع شركة فى بعضه .

---

(١) هذا قياس له أشباه كثيرة ، كما يشتمل على المماثلة والمشابهة وغيرهما ، وكقولنا :

الإنسان من النطفة .

والنطفة من العناصر .

فالإنسان من العناصر .

وكذلك الشىء فى الشىء

والشىء على الشىء

وما يجرى مجراهما ،

وهو عسر الانحلال إلى الحدود المترتبة فى القياس المنتج لهذه النتيجة[1] .

---

(١) يلاحظ أنه من بداية شرح هذه الفقرة حتى قوله (لهذه النتيجة) قد ذكره بعض النساخ ضمن المتن على أنه منه ، وذكره بعضهم الآخر على أنه فى الشرح .

ـ وفى نسخة بزيادة ما يلى وقد اعتبرته بعض النسخ من الشرح « هذا قياس له أشباه ، كما يشتمل على المماثلة والمشابهة وغيرهما .

وكقولنا :

الإنسان من النطفة

والنطفة من العناصر .

فالإنسان من العناصر .

وذلك لأن الجزء من محمول الصغرى ، جعل موضوعاً فى الكبرى ، فالأوسط ليس بمشترك فهو معدول عن وجهه إلى وقوع الشركة فى بعض الأوسط .

ولذلك استحق لأن يسمى بـ (اسم) ويجعل تحليله قانوناً يرجع إليه فى أمثاله ، وهو يمكن أن يعد فى القياسات المفردة .

ويمكن أن يعد فى المركبة .

وبيانه : أن قولنا :

(ا) مساو لـ (ب)

قضية ، موضوعها (ا) ومحمولها مساو لـ (ب)

ولما كان مساوياً[1] لـ (ج) محمولا على (ب) فى القضية الأخرى ، أمكن أن يقام مقامه ، كما ذكرناه فى (النهج السابع).

وحينئذ يصير قولنا :

مساو لمساو لـ (ج)

بدلا عن قولنا :

مساو لـ (ب) وفى حكمه .

فإن جعلنا وقوعهما فى القضية كاسمين مترادفين ، كان قولنا :

(ا) مساو لـ (ب)

وقولنا :

(ا) مساو لمساو لـ (ج) فى القوة

قضية واحدة .

---

(١) فى الأصل (مساو) .

وكذلك :

الشيء فى الشيء

والشيء على الشيء

وما يجرى مجراهما ، وهو عسر الانحلال إلى الحدود المرتبة فى القياس المنتج لهذه النتيجة » —

ونضيف إلى الثانية التى هى فى قوة الأولى قولنا :

مساوى المساوى لـ (ج) مساو لـ (ج) .

فينتج أن (ا) مساو لـ (ج)

ويكون هذا القياس بهذا الاعتبار مفرداً .

وأما إن جعلناهما اسمين متباينين :

أحدهما : محمول على الآخر ، حتى لاتكون القضيتان المذكورتان فى القوة قضية واحدة ، فالمتألف من قولنا :

(ا) مساو لـ (ب)

والمساوى لـ (ب) مساو لمساو لـ (ج) ؛ لأن (ب) مساو لـ (ج) ينتج فـ (ا) مساو لمساوٍ لـ (ج)

ثم نضيف لها الكبرى المذكورة ، وهى قولنا :

مساوى المساوى لـ (ج) مساو لـ (ج)

ينتج فـ (ا) مساو لـ (ج) .

وبهذا الاعتبار يكون هذا القياس مركباً من قياسين .

فإذا كان قولنا :

(ب) مساو لـ (ج)

على التقدير الأول ، فى قوة صغرى القياس .

وعلى التقدير الثانى صغرى القياس الأول بعينها .

وقولنا :

و (ب) مساو لـ (ج)

. . . . . .

ليس بجزء القياس ، بل هو بيان حكم ما للباء الذى هو جزء من أحد حدود القياس ، وبه يتم القياس .

وبالجملة : فقولنا :

ومساو المساوى مساو .

هو كبرى محذوفة .

وإنما أورده الشيخ قبل الأقيسة الاستثنائية ليعلم أنه غير متعلق بها ، بسيطة كانت أو مركبة .

فإنه إما مفرد اقترانى

أو مركب من اقترانيين .

وتحليل القياس وتركيبه من توابع القياس .

الفصل الثالث

إشارة
إلى القياسات الشرطية الاستثنائية*

(١) القياسات الشرطية ـ وفى نسخة بدون كلمة « الشرطية » ـ الاستثنائية : إما أن توضع فيها متصلة ، ويستثنى :
إما عين مقدمها ، فينتج عين التالى .
مثل أن تقول : ـ وفى نسخة بدون عبارة « أن تقول » ـ إنه :
إن كانت الشمس طالعة ، فالكواكب خفية .

---

* لما كانت الاستثنائية هى ما يكون أحد طرفى النتيجة مذكوراً فيها ، ولم يجز أن يكون مقدمة بعينها ، ولا محالة يكون جزءاً من مقدمة .

والمقدمة التى يكون جزؤها قضية ، فهى شرطية ، فتكون إحدى مقدمتى هذا القياس شرطية .

وتكون الأخرى مشتملة على وضع ما يقتضى وضع الجزء الذى منه النتيجة ، أو رفعه مجرداً عن الشرط ، فتكون هى الجزء الآخر ، وهى قضية أخرى مقرونة بأداة الاستثناء متكررة

تارة ، حال كونها جزءاً من الشرطية .

وتارة حال كونها مستثناة .

وهى بمنزلة الأوسط المتكرر فى الاقترانيات ؛ لأن الباقى بعد حذفه هو الذى عنه النتيجة .

فالقياس الاستثنائى مركب من شرطية واستثناء

قوله :

(١) أقول : المتصلة التى تقع فى الاستثنائية ، لاتكون إلا لزومية ،

لكن الشمس طالعة ، فالكواكب خفية — وفى نسخة بدون عبارة « لكن الشمس طالعة ، فالكواكب خفية » —

أو نقيض تاليها ، فينتج نقيض المقدم .

مثل أن تقول :

ولكن الكواكب ليست بخفية .

فينتج : فالشمس ليست بطالعة .

ولا ينتج غير ذلك .

والتى وضعها الشيخ موجبة ، وهى تنتج :

باستثناء عين مقدمها عين تاليها .

و باستثناء نقيض تاليها نقيض مقدمها .

لأن وضع الملزوم يوجب وضع اللازم

و رفع اللازم يوجب رفع الملزوم .

ولا تنتج غير ذلك .

أى لا باستثناء عين التالى .

ولا باستثناء نقيض المقدم .

وذلك لأن التالى يحتمل أن يكون أعم من المقدم ، فلا يلزم من وضعه أو رفعه ما هو أخص منه ، شىء .

والسالبة ، كقولنا :

ليس ألبتة إن كان زيد يكتب ، فيده ساكنة — وفى نسخة « ساكن » — .

ينتج باستثناء عين المقدم ، وكل جزء نقيض الآخر ، كقولنا : لكنه يكتب فيده ليست بساكنة لكن يده ساكنة فهو لايكتب ، ولا ينتج — باستثناء النقيض — شيئاً ؛ وذلك لكون هذه المتصلة فى قوة قولنا :

كلما كان زيد يكتب ، فليست يده بساكنة

والشيخ قد اقتصر بالموجبة ؛ لأن السالبة ترجع فى الحقيقة إلى الموجبة .

قوله :

(٢) أو يوضع فيها منفصلة حقيقية ، ويستثنى – وفى نسخة « فيستثنى » – عين ما يتفق منها – وفى نسخة « فيها » – فينتج نقيض ما سواها ، مثل :

إن هذا العدد إما تام ، وإما زائد ، وإما ناقص – وفى نسخة « إما تام ، أو ناقص ، وإما زائد » –

لكنه تام .

فينتج نقيض ما بقى .

أو يستثنى نقيض ما يتفق منها – وفى نسخة « فيها » –

فينتج عين ما بقى واحداً كان أو كثيراً .

مثل إنه ليس بتام ، فهو إما زائد ، وإما ناقص – وفى نسخة « أو ناقص » – حتى تستوفى الاستثناءات ، فيبقى – وفى نسخة « فبقى » وفى أخرى « حتى يبقى » – قسم واحد .

أو توضع منفصلة غير حقيقية :

---

(٢) أقول : المنفصلة الحقيقية تنتج .

بعين كل جزء ، نقيض الباقى ؛ لكونها مانعة الجمع .

وبنقيض كل جزء عين الباقى ؛ لكونها مانعة الخلو .

ونتيجة ذات الجزءين تكون حملية .

ونتيجة ذات الأجزاء الكثيرة ، إذا حصلت باستثناء نقيض جزء واحد ، فهى تكون منفصلة ، من أعيان الباقية من الأجزاء .

وإذا حصلت باستثناء عين جزء واحد فهى :

إما أن تكون منفصلة ، من نقائض الباقية .

أو حمليات بعددها ، يشتمل كل واحد منها على رفع جزء واحد منها .

والمنفصلة غير الحقيقية :

إن كانت مانعة الجمع فقط ، فهى تنتج بالعين دون النقيض.

وإن كانت مانعة الخلو فقط ، فهى تنتج بالنقيض دون العين

فإما أن تكون مانعة الخلو فقط ، فلا تنتج إلا استثناء النقيض لعين – وفى نسخة « عين » – الآخر ، مثل قولهم :

إما أن يكون هذا – وفى نسخة « زيد » بدل « هذا » – فى الماء ، وإما أن لا يغرق .

لكنه غرق . فهو فى الماء .

لكنه ليس فى الماء فهو لم – وفى نسخة « لا » – يغرق .

ومثل قولهم :

إما أن لا يكون هذا حيواناً ، وإما أن لا يكون – وفى نسخة بإضافة كلمة « هذا » – نباتاً .

لكنه حيوان ، فليس بنبات .

أو لكنه نبات ، فليس بحيوان .

وإما أن تكون المنفصلة من الجنس الذى الغرض منه – وفى نسخة « الغرض فيه » – وفى أخرى « الفرض فيه » – منع – وفى نسخة بدون كلمة « منع » – الجمع فقط ، ويجوز أن ترتفع الأجزاء معاً .

وقوم يسمونها الغير التامة الانفصال – وفى نسخة « الانفصالية » – أو العناد – وفى نسخة « والعناد » – فحينئذ إنما – وفى نسخة « لا يمكن أنها » – ينتج فيها – وفى نسخة « منها » – استثناء العين .

وتكون النتيجة – وفى نسخة بدون عبارة « وتكون النتيجة » – نقيض

وجميع ذلك ظاهر مما مر .

وهذه القياسات كاملة غنية عن البيان .

والمنفصلة السالبة لاتنتج أصلا ؛ لاحتمال اشتمالها على أجزاء غير متناسبة – وفى نسخة « متباينة » بدل « غير متناسبة » – .

التالى ـ وفى نسخة « الباقى » ـ فقط ـ وفى نسخة بدون كلمة « فقط » ـ مثل قولك ـ وفى نسخة « قولنا » ـ :

إما أن يكون هذا حيواناً ، وإما أن يكون شجراً .

فى جواب من قال : هذا حيوان شجر

الفصل الرابع

إشارة

إلى قياس الخلف

(١) قياس الخلف مركب من قياسين :

أحدهما : اقترانى .

والآخر : استثنائى .

مثاله : قولنا ــ وفى نسخة بدون عبارة « قولنا » ــ :

إن لم يكن قولنا : ليس كل [ج] [ب] صادقاً، فقولنا : كل [ج] [ب] صادق .

---

(١) أقول : المعلم الأول أورد (قياس الخلف) فى القياسات الشرطية ، ولم يوجد فى التعليم الأول شرطية غير الاستثنائية ؛ ولذلك سماه عامة المنطقيين بالقياسات الشرطية على الإطلاق .

وظن الشيخ أن الاقترانيات الشرطية . كانت مذكورة فى كتاب مفرد ، لم ينقل إلى لغتنا ، احتمال مجرد . اقتضاه حسن ظنه بالمعلم الأول .

ولما أراد المتأخرون تحليل هذا القياس ، ورده إلى الأقيسة المذكورة ، عسر ذلك عليهم ، فاختلفوا فيه كل الاختلاف .

وما استقر عليه رأى الشيخ أنه مركب من قياسين :

أحدهما : اقترانى شرطى .

والآخر : استثنائى من متصلة .

أما الاقترانى فمركب من متصلة وحملية ، يشاركها فى تاليها ، ويكون مقدم المتصلة هو فرض المطلوب غير حق .

وكل [ب] [د]– وفى نسخة [ا] بدل « [د] » –

على أنها مقدمة صادقة بينة – وفى نسخة بدون كلمة « صادقة » وفى أخرى بزيادة عبارة « منه » بعد كلمة « بينة » – لاشك فيها – وفى نسخة بدون عبارة « لا شك فيها » –

أو بينت بقياس فينتج منه :

إن لم يكن قولنا:ليس كل [ج] [ب] صادقاً ، فكل [ج] [د] – وفى نسخة [ا] بدل [د] » –

ثم نأخذ هذه النتيجة ، ونستثنى نقيض المحال ، وهو تاليها ، فنقول :

لكن ليس كل [ج] [د] – وفى نسخة [ا] بدل « [د]» –

فينتج نقيض المقدم ، وهو أنه :

ليس ليس قولنا : ليس – وفى نسخة بدون كلمة « ليس » الأخيرة – كل [ج] [ب] صادقاً ، بل هو صادق .

وتاليها ما يلزم من ذلك ، وهو :

وضع نقيض المطلوب على أنه حق .

والحملية هى مقدمة غير متنازعة ، تقترن بنقيض المطلوب على هيئة منتجة ، فينتجان :

متصلة ، مقدمها المقدم المذكور ، وتاليها نتيجة الاقتران المذكور .

وهى مناقضة لحكم متفق – وفى نسخة « يتفق» – عليه .

وأما الاستثنائى ، فهو من المتصلة التى هى نتيجة القياس الأول ، ويستثنى فيه نقيض تاليها ، الذى كذبه الحكم المتفق عليه ، لينتج نقيض مقدمها ، الذى هو فرض المطلوب غير حق .

فتكون النتيجة كون المطلوب حقًّا .

وظاهر أنه يحتاج إلى مقدمتين مسلمتين :

إحداهما : ما جعلت – وفى نسخة « جعل » – كبرى الاقترانى .

والثانية : هى – وفى نسخة « هو » – الحكم المتفق عليه . وقياس الخلف يتألف من

. . . . . .

نقيض المطلوب ، ومن هاتين المقدمتين ،

وألفاظ الكتاب ظاهرة .

والمطلوب فى المثال المورد فيه :

ليس كل (ج) (ب)

ونقيضه : كل (ج) (ب)

والمقدمة الأولى : وكل (ب) (د)

والثانية ، أعنى الحكم المتفق عليه ليس كل (ج) (د) .

وقوله ، فى النتيجة الأخيرة (وليس ليس قولنا : كل (ج) (ب) صادقاً ، بل هو صادق)

أى ليس لم يكن قولنا : ليس كل (ج) (ب) الذى وضعناه أولا صادقاً ، بل قولنا ليس كل (ج) (ب)

الذى ادعيناه صادقاً ، صادق .

وهذا وجه صحيح لاشبهة فيه إلا أن رأى بعض المتأخرين ، لم يستقر عليه ؛ وذلك :

أما أولا : فلأن المعلم الأول ، عد هذا القياس فى الاستثنائيات .

وهذا التحليل يقتضى كونه مركباً من الاقترانى والاستثنائى ، فكيف يعد فيها ما ليس منها .

وثانياً : أن الاقترانيات — وفى نسخة « الاقترانات » — الشرطية ، لو لم تكن مذكورة فى الكتاب ، فكيف ذكر المركب من غير ذكر أجزائه ؟ .

ثم إن الشيخ أفضل الدين محمد بن حسن المرقى المعروف بالقاشى : رحمه الله ، ذهب إلى أن هذا القياس هو قياس استثنائى ، من :

متصلة ، مقدمها نقيض المطلوب ، ويحتاج فى بيان لزوم تاليها لمقدمها إلى حملية مسلمة .

مثلا المطلوب ليس كل (ج) (ب)

والحملية المسلمة هى : كل (ب) (د)

ومقدم المتصلة هو : كل (ج) (ب)

فنقول : لما كان كل (ب) (د)

فإن كان كل (ج) (ب)

فكل (ج) (د)

وذلك لكون هذا المقدم مع الحملية المسلمة ، منتجاً لهذا التالى .

ثم يستثنى نقيض التالى بقولنا :

ولكن ليس كل (ج) (د)

فينتج فليس كل (ج) (ب)

فهذا وجه تحليله .

والحاصل : أن الخلف هو إثبات المطلوب بإبطال لازم نقيضه ، المستلزم لإبطال نقيضه المستلزم لإثباته .

وربما لايحتاج فيه إلى تأليف قياس لبيان التالى ،

مثلا : إذا كان المطلوب لاشىء من (ج) (ب) بالإطلاق العام ،

فكانت المقدمة المسلمة هى كل (ب) (ا) لا دائماً ، بل ما دام (ب)

فقلنا : لو لم يكن المطلوب حقًّا ، لكان نقيضه :

بعض (ج) (ب) دائماً ، لكنه مما يناقض المقدمة المذكورة بالقوة ، فهى ليست بحقه ، فالمطلوب حق .

والخلف اسم للشىء الردىء والمحال ؛ ولذلك سمى القياس به ، وهذا التفسير أشبه مما يقال : إنه سمى به ؛ لأنه يأتى المطلوب من خلفه ، أى من ورائه الذى هو نقيضه

وهذا قد ذكره الشيخ فى مواضع أخر . وهو يقابل المستقيم .

فالقياس المستقيم يتوجه إلى إثبات المطلوب الأول بوجهه ، ويتألف مما يناسب المطلوب . ويشترط فيه تسليم المقدمات ، أو ما يجرى مجرى التسليم .

والمطلوب فيه لايكون مرضوعاً أولا .

والخلف لايتوجه إلى إثبات المطلوب أولا ، بل إلى إبطال نقيضه . ويشتمل على ما يناقض المطلوب ، ولا يشترط فيه التسليم ، بل تكون المقدمات بحيث لو سلمت أنتجت . ويكون المطلوب فيها موضوعاً أولا . ومنه ينتقل إلى نقيضه .

(٢) وأما أن القياس المستقيم الحملى كيف يرجع إلى الخلف ؟ والخلف كيف يرجع — وفى نسخة « رجع » — إليه ؟
فهو بحث آخر يلاحظ الحال مما ينعقد بين التالى وبين الجملية .

وعكس القياس يشبه الخلف ؛ لأنه أيضاً ينعقد من اقتران ما يقابل نتيجة قياس بإحدى مقدمتيه لينتج ما يقابل المقدمة الأخرى .

ويفارقه الخلف بأنه لايشترط فيه أن يكون بعقب قياس ، ولا أن ينتج ما يقابل مقدمة قياس ، بل يمكن أن يبتدأ به ، ويكفى فيه إنتاج ما هو ظاهر الفساد .

ولا يستعمل فيه إلا المقابل بالمناقضة .

ويستعمل فى العكس مقابلة للتضاد أيضاً .

والعكس لايقع فى العلوم إلاعند رد الخلف إلى المستقيم

والخلف فى المطالب التى لم تتعين بعد لا يفيد تعيين المطلوب ؛ لأنه مبنى على نقيض المطلوب ، وذلك يقتضى تعينه .

وربما يتفق فى هذا الموضع أن يوضع بدل المطلوب غيره ، مما يظن أنه هو ، ويبنى الخلف عليه .

فإن تم دل على أن ذلك الشىء الذى وضع ، صادق . ولم يدل على أنه هو المطلوب نفسه ، أو شىء من لوازمه المنعكسة ، أو غير المنعكسة كما مر فى إثبات جهات العكس ونتائج القياسات المختلفة .

وهذا هو منشأ الشكوك التى تورد على قياس الخلف ، وهو العلة فى كون الخلف صالحاً ، لإثبات ما هو أعم من المطلوب ، إذا كان المطلوب حقًّا

وذلك مما لايقدح فيه ، إذا عرف الحال .

قوله :

(٢) أما رد المستقيم الحملى إلى الخلف ، فهو كما مضى فى بيان نتائج القياسات غير البينة من الشكلين الأخيرين ، ويكون بإضافة نقيض النتيجة المطلوب إثباتها إلى إحدى المقدمتين ، ولكن هى المشتملة على هيئة أحد الشكلين الأخيرين ، لينتج ما يقابل المقدمة الأخرى . ولتكن هى المتفق عليها ؛ فتكون النتيجة محالة .

ولسنا نحتاج إليه الآن ، ومداره على أخذ نقيض النتيجة المحالة ، وتقرينه — وفى نسخة « وتقريبه » — مع المقدمة الصادقة التى لا شك فيها ، فينتج نقيض المقدم المحال على حاله .

وبيّن أن ذلك الإنتاج ليس للمقدمة المسلمة الحقة ، ولا للتأليف المنتج بالذات ، فهى إذن من وضع نقيض النتيجة .

فوضعه باطل . فالنتيجة حقة .

وأما رد الخلف إلى المستقيم فعلى خلاف ذلك ، وهو أن يضاف نقيض النتيجة المحالة ، إلى المقدمة الصادقة ، أعنى القضية المتفق عليها ، أى القضية المسلمة لينتج المطلوب على هيئة أحد الأشكال .

مثال النتيجة المحالة ، كانت فى المثال المتقدم كل (ج) (د)

وقد حصلت من إضافة نقيض المطلوب ، وهو كل (ج) (ب) إلى القضية المسلمة وهى كل (ب) (د) على هيئة الضرب الأول ، من الشكل الأول .

ونقيض المحالة ليس كل (ج) (د)

فإذا أضيف إلى المقدمة المسلمة الصادقة الأولى ، وهى كل (ب) (د) ، أنتج من الضرب الرابع ، من الشكل الثانى ، على الاستقامة .

ليس كل (ج) (ب)

وهو الذى كان المطلوب من الخلف .

ولما كانت النتيجة المخالفة ، هى تالى المتصلة فى الخلف ، فرد الخلف إلى المستقيم يلاحظ الحال مما ينعقد بين التالى المذكور فى أول القياسين اللذين حللنا الخلف إليهما ، وبين الحملية المسلمة .

قوله (ولسنا نحتاج إليه الآن) أى لسنا نحتاج فى بيان معرفة الخلف إلى معرفة كيفية ارتداد المستقيم إليه ، وارتداده إلى المستقيم .

واعلم أن المطلوب إذا كان موجباً كلياً ، فالخلف لاينعقد إليه إلا على هيئة قياس تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية ، وهو رابع الثانى ، وخامس الثالثة . وإذا كان سالباً

. . . . . .

كلياً فلا ينعقد إلا هيئة قياس تكون إحدى مقدمتيه موجبة جزئية ، وهو ثالث الأول ، ورابعه ، وثالث الثانى ، والثلاثة[1] ضروب من الثالث ، وعليه فقس إذا كان المطلوب جزئياً .

وأما رد الخلف إلى المستقيم :

فإن كان الخلف على هيئة الشكل الأول ، ووقع نقيض المطلوب فى صغرى الخلف ، فقياس الرد يكون على هيئة الشكل الثانى ، وإلا فعلى هيئة الشكل الثالث .

ويقع نقيض النتيجة المحالة فى مثل تلك المقدمة أيضاً ، صغرى كانت أو كبرى .

وإن كان الخلف على هيئة الشكل الثانى ، ووقع نقيض المطلوب فى الصغرى ، فالرد يكون على هيئة الشكل الثالث ، ويقع نقيض المطلوب فى الصغرى فالرد على هيئة الشكل الثانى وإلا فعلى هيئة الشكل الأول .

ويقع نقيض النتيجة المخالفة أبداً فى الكبرى ، وتبين جميع ذلك بالامتحان .

---

(١) كلمة (الثلاثة) غير بينة بياناً تاماً فى الأصل .